وهي عبارة عن صحة ان يصدر الفعل من الفاعل وان لا يصدر
فالقادر هو الذي يصح ان يصدر منه الفعل وان لا يصدر
متعلق بالممكن وانما يترجح احد طرفيه على الاخر بانضياف الارادة
اليها والفلاسفة لا ينكرون ذلك وانما الخلاف في ان الفعل
مع اجتماع القدرة والارادة هل يمكن ان يتخلف عنهما
او لا قال المتكلمون لا يمكن ذلك بل الفعل يحصل بعد اجتماعهما
فلزم القول بوجوب الحدوث لان الداعي الذي هو الارادة
الجازمة لا تدعو الا الى معدوم وقال الحكماء يجب حصول الفعل
مقارنا له قال ذهب الملبون الى ان تاثير الله تعالى في وجود
العالم وهو ما سواه بالقدرة والاختيار على معنى انه يصح منه
ايجاده وتركه وذهبت الحكماء الى ان تاثيره فيه بالايجاب
على معنى ان العالم لازم لذاته كتاثير الشمس بالاضاءة لنا
انه بين وجود العالم بعد عدمه وبين كونه موجبا بالذات
منافاة لانه لو كان موجبا بالذات كان العالم قديما لانه لا يخ
اما ان يتوقف وجوده عنه تعالى على شرط او يتوقف على شرط

قديم

قديم او يتوقف على شرط حادث وعلى التقدير الاول والثاني
يلزم قدمه والا لزم تخلف المعلول عن العلة وهو صح وعلى التقدير
الثالث يلزم ان يكون العالم عالما بل بعضه وهو بط واحد
المتنافيين وهو وجود العالم بعد عدمه ثابت فينتفي الآخر
الملي هو المنسوب الى الملة وهي الدين والملبون كلهم ذهبوا
الى ان تاثير الله تعالى في العالم بالقدرة والاختيار على معنى
انه يصح منه فعل العالم وتركه وذهبت الفلاسفة الى ان تاثيره
في وجوده العالم بالايجاب على معنى ان العالم لازم لذاته كتاثير
الشمس بالاضاءة فانه لازم لذاتها واثبات العارد به يعتمد
حدوث العالم وابطال جوابات الى الاول حجة الملبين ان
وجود العالم بعد عدمه ينافي كون تاثيره في العالم بالايجاب
والاول ثابت لكون العالم حادثا لانه متغير وكل متغير حادث
فينتفي الثاني وهو التاثير بالايجاب وبيان التنافي انه تعالى لو كان
موجبا بالذات لزم من ان يتوقف في وجود العالم
على شرط او لا فان توقف فاما ان يكون شرطا قديما او حادثا

ايجاد نسخة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)